المصرية، صاحبة القرار بالنسبة لتلك المنطقة، اذ أصيب قائد الجيش الثاني، خلال ذلك الوقت بالذات، بنوبة قلبية، واستغرقت اجراءات تعيين بديل له بعض الوقت. وعندما استلم الأخير مهامه، وأمر بتحريك القوات لمجابهة الوضع الجديد، كان الاسرائيليون قد أحرزوا بعض التقدم.

ومنذ صباح ١٨/١٠، حيث بدأ الاسرائيليون بعبور القناة باعداد كبيرة، بينما كان المصريون يعملون على تطويقهم ومنع انتشارهم، انصب اهتمام الفريقين على تلك المعركة، فيما كان الاسرائيليون يتقدمون ببطء، ويتكبدون خسائر مستمرة يوقعها المصريون فيهم.

وفي اليوم نفسه، الذي بدأت فيه معركة العبور، تكثفت ايضا الاتصالات الدولية الهادفة الى احراز وقف لاطلاق النار. ففي ١٨/١٠، زار رئيس الوزراء السوفياتي كوسيغين القاهرة، حيث اجتمع بالسادات وحصل منه على موافقة على وقف اطلاق النار. واستمرت الاتصالات بعد ذلك، بين الدولتين العظميين، الى أن صدر عن مجلس الأمن، القرار ٣٣٨ المعروف، يوم ٢٢/١٠. وأبدى العسكريون الاسرائيليون استياء بالغا من توقيت صدور هذا القرار، اذ كانت القوات الاسرائيلية، حتى ذلك الوقت، في وضع حرج غربي القناة، لا يسمح لها حتى بالدفاع عن نفسها، فيما اذا بقيت ضمن المناطق التي احتلتها حتى ذلك التاريخ، واستؤنف الهجوم عليها فيما بعد: لذلك سارع العازار الى استغلال انتهاك المصريين، وخاصة الجيش الثالث، لوقف اطلاق النار، وأمر القوات الاسرائيلية بمواصلة القتال وتحسين مواقعها. هذا ما حدث فعلا، اذ استمر القتال عمليا حتى يوم ٢٥/١٠، رغم صدور قراري مجلس الأمن رقم٣٣٩ و٣٤٠، الداعيين ايضا الى وقف اطلاق النار، وانسحاب القوات الاسرائيلية الى المواقع التي كانت تحتلها يوم ٢٢/١٠. وقد أحرزت القوات الاسرائيلية تقدما ملموسا خلال تلك الأيام الأخيرة، وتمكنت من فرض حصار كامل على الجيش المصري الثالث، في المنطقة الجنوبية من القناة، ولم تقبل بفك هذا الحصار (عدا عن سماحها بارسال المؤن والأدوية لذلك الجيش)، ولا الانسحاب من المناطق التي احتلتها في الأيام الأخيرة، الا مع التوقيع على الاتفاق الأول لفصل القوات، بين اسرائيل ومصر، في ٢٤/١/١٩٧٤. وكان هذا الاتفاق بمثابة مقدمة لاتفاق فصل القوات الثاني، الذي وقع في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٥، والذي فتح منه السادات الى زيارته المعروفة للقدس، ومن ثم الى اتفاق السلام المصري – الاسرائيلي.

صبري جريس